المؤتمر العالمي للأمم المتحدة لضحايا الإرهاب
8-9 سبتمبر 2022 ، نيويورك

ضرار حميد بالهول الفلاسي ،
الممثل الخاص PAM والمعنية بشؤون الأطفال والنساء في الصراع المسلح

الطفولة في مهب الإرهاب

ضرار بالهول الفلاسي

إذا كان العنف الذي اتسعت دوائره في القرن الفائت والخوف من التطرف وصراع الهويات دفعت المؤرخ إريك هوبزباوم لأن يطلق على القرن العشرين (عصر التطرفات) فماذا بوسعنا أن نسمي هذا القرن ونواقيس الخطر تصم الاذان، وصور قتلى الحروب تعمي الأبصار، وصرخات ضحايا العنف والإرهاب تدمي القلوب والأرواح، هل نسميه عصر جنون الإرهاب، أم نسميه عصر انتكاسة العقل، أم نسميه عصر اغتيال الإنسان؟ أم.. أم..

السيدات والسادة

لاشك إنها حيرة العقل الذي يقف عاجزا عن التعبير في وصف هذا العصر، ونحن نشهد ــ ومازلنا على عتباته الأولى ــ حروبا تعصف بالناس، وعنفا فاق كل أشكال العنف في الذاكرة التاريخية وإرهابا يتمدد ويتسع ويزداد انتشارا متفوقا على كافة الجهود الدولية في مواجهته، باستغلاله المدروس والممنهج لكل الآليات التي ابتكرها

العقل البشري وكل الفتوحات العلمية التي غايتها سعادة البشر، ليجعل منها وسيلته الأهم في نشر الفكر المتطرف والترويج لنهجه الإرهابي، ومعتقداته المتعصبة، لينال من إنسانيتنا ويتاجر بالبشر وأعضاء البشر من النساء والرجال والشباب، والفتيات والفتيان والأطفال.

وإذا كنا قد عرضنا في تقارير سابقة للعديد من الممارسات الإرهابية التي تمارسها الجماعات المسلحة، فإننا اليوم نعرض لأكثر تلك الجرائم فظاعة في تاريخ الجرائم ضد الإنسانية، وهي الجرائم ضد الأطفال، لأنها تسقط القناع عن الوجه الأقبح لتلك الجماعات، وعن الجريمة الأفظع التي تغتال أجمل مافي الوجود، (الأطفال) الذين لا حول لهم ولا قوة، ولا ذنب لهم سوى أنهم بريئين في عالم افقده الإرهاب يقينه وافقده براءته، وافقده وجوده، فحين تصبح الطفولة في مهب الإرهاب يعني أن الإرهاب لا يعصف بالحاضر فحسب وإنما يعصف بالمستقبل أيضا، ومن هنا فإن الخوف على المستقبل مرتبط بالخوف على هؤلاء الأطفال، ما يجعل السعي إلى إنقاذهم ممن ينتهكون حقوقهم في الحرية والحياة، واجب إنساني وحتمية أخلاقية، لأنه سعي لإنقاذنا وإنقاذ حضارتنا ومستقبلنا المهدد بالاغتيال أيضا. خاصة وأننا نقرأ أرقاما مرعبة تشير إليها التقارير الدولية حول أعداد الأطفال سواء المجندين منهم الذين يواجهون مصيرا مجهولا أو الذين عادوا من براثن الإرهاب ليواجهوا المصير ذاته، مما يفاقم التطرف لديهم ويجعلهم أكثر خطرا في المستقبل.

السيدات والسادة

إن خطورة تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة وعل الأخص تنظيم داعش وجماعة الحوثيون في اليمن، لا تكمن في حدود هذا التجنيد الجغرافية والزمنية، فحسب وإنما تكمن في امتداداتها، وتشعباتها، سواء على مستوى الجماعات المسلحة

أو على مستوى الأطفال ذاتهم، فعلى المستوى الأول تجعل الجماعات المسلحة من ظاهرة تجنيد الأطفال آلية من آلياتها لتؤسس عليها ظواهر إجرامية أخرى تتصل بالإتجار بالأطفال وأعضائهم، واسترقاقهم واستغلالهم الجنسي، وغير ذلك من الممارسات الإرهابية فضلا عن استغلالهم لهذه الفئة من المجتمع، لأنها الفئة الأضعف والأسهل استدراجاً وأغراءً، والأكثر استجابة للتشكيل في مرحلة التكوين والتنشئة، الفكرية والعقدية، بعد غسل أدمغتهم، وترسيخ ثقافة التطرف والعنف والإرهاب في نفوسهم، ما يجعلهم قنابل موقوتة ليس لتفجير الحاضر فحسب وإنما لتفجير المستقبل، وليس مستقبلهم فحسب وإنما مستقبلنا نحن جميعا. أما على المستوى الثاني فإن هؤلاء الأطفال سيشكلون خطراً فادحاً في المستقبل، على أنفسهم وعلى أسرهم ومجتمعاتهم، حتى بعد نجاتهم وخلاصهم من قبضة الجماعات المسلحة، لأنهم أنشئوا على الفكر الإرهابي، وتشبعت نفوسهم به، وامتلأت عقولهم بفيروساته القاتلة، وبالتالي هناك صعوبة كبيرة في إعادة تأهيلهم وإدماجهم، مما يحتم الحاجة الملحة إلى برامج على مختلف المستويات التربوية والتعليمية والنفسية والثقافية والدينية، فضلا عن آليات أخرى كي يصبحوا قادرين على استعادة ذاتهم وشخصياتهم الحقيقية كأطفال، وهنا تكمن الكارثة الكبرى حين لا يجدون قانونًا يهيئ لهم تلك البيئة التأهيلية وتلك البيئة الحاضنة من أجل إعادة إدماجهم بالشكل الأمثل الذي يليق بإنسانيتهم وفطرتهم البريئة.

السيدات والسادة

نحن لسنا أمام أزمة إنسانية تنجلي بانجلاء أسبابها، ولسنا أمام ظاهرة مرحلية تخص مكاناً محددًا أو بلدًا بعينه، وإنما نحن أمام كارثة بكل ما تعني هذه الكلمة، كارثة ربما هي أخطر من كل الكوارث التي ألمت بالإنسانية، إن لم نحشد الجهود

الدولية والمحلية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية والسلوكية من أجل مواجهة ظاهرة تجنيد الأطفال أو مواجهة التحديات التي تواجهنا خلال تأهيلهم وإدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم.

لذلك لابد أن تكون هذه الظاهرة في ذروة أجندات المجتمع الدولي كي يتحمل مسؤولياته الإنسانية والأخلاقية والقانونية تجاه الأطفال للوصول إلى سبل ناجعة في حمايتهم وبالتالي حماية مستقبلهم ومستقبلنا، وبالتالي الوصول بهم وبنا إلى بر الأمان.

السيدات والسادة

إذا كانت الجهود الدولية على المستوى القانوني والإجرائي لم تستطع حتى الآن أن تتفوق على الممارسات الإرهابية وأن تجفف منابعها، وأن تضع الإستراتيجيات والاتفاقيات والمواثيق والبرتوكولات الدولية القادرة على مواجهة تلك الظاهرة، فعلى أقل تقدير عليها أن تعمل بمستوى الجهد الذي يبذله الإرهاب لنشر أفكاره واستدراج ضحاياه وتجنيدهم غبر مواقع التواصل ومواقع الإنترنت واستغلال الآليات التي تجذب الطفل عبر الألعاب الإلكترونية وغيرها، عبر إعلام مدروس وممنهج، واستراتيجيات واضحة الأهداف والمنطلقات والغايات مما يعكس تطوراً ملحوظاً في إدراك أهمية الوسائل الإلكترونية، لدى تلك الجماعات لذلك لابد أن تحظى هذه المواقع بذات الأهمية أو تتفوق عليها لدى المجتمعات المحلية والمجتمع الدولي، من أجل مواجهة الإرهاب وتجفيف منابعه وإنقاذ الأطفال قبل وقوعهم كفرائس سهلة بين أنياب الإرهاب.

السيدات والسادة

كيف يمكن أن نأمن مستقبلاً محفوفاً بالرعب والخوف بدلائل ما يشهده العالم من نزاعات مسلحة والتي تشكل بيئات خصبة لتوسع الظاهرة الإرهابية وبالتالي ازدياد عدد الأطفال المجندين، أو المتروكين لمصائرهم المجهولة بعد عودتهم من أيدي الجماعات المسلحة؟

كيف نأمن مستقبلاً يتفوق فيه الإرهاب على كل جهودنا في مواجهته؟

كيف نأمن مستقبلاً ونحن نرى أكثر كائناته براءةً (الأطفال) تنتهك حقوقها، سواء من قبل الجماعات المسلحة، أو بسبب عجز المجتمع الدولي عن وضع القوانين والإستراتيجيات والبرامج التي تحمي هؤلاء الأطفال وتعيد تأهيلهم وإدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم ليكونوا أعضاء فاعلين في الحاضر والمستقبل.؟

فهل من سبيل نسلكه من أجل إنقاذ هؤلاء الأطفال وتأهيلهم وإدماجهم، لنحمي وجودنا، ومستقبلنا، ونوقف جنون الإرهاب بعقلية السلام، أم إننا سنردد مع الفيلسوف إدغار موران ونحن ممتلئون بالأسى على عالمنا المحفوف بالإرهاب: إلى أين يسير العالم؟

ثم نصمت آسفين على أطفال يغتال الإرهاب طفولتهم، دون أن نملك حتى الاعتذار منهم لعجزنا عن إنقاذهم، فيتأسفون على مصيرهم المجهول وعلينا، وناسف على مستقبلنا المهدد بالانهيار وعليهم.